لجنة التنسيق
المشتركة بين الوكالات
لبنان

دعم المؤسسات الرسمية

ضمن خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية خلال العام ٢٠١٥

دعم المؤسسات الرسمية ضمن خطة لبنان للإستجابة للأزمة السورية خلال العام ٢٠١٥

أدت خمس سنوات من النزاع في سوريا إلى تدفق عدد هائل من اللاجئين إلى لبنان الأمر الذي مارس ضغوطات كبيرة على هذا البلد وشعبه. تشكّل استضافة عدد ضخم من اللاجئين الآيل وضعهم إلى فقر متزايد امتحاناً مستمراً لقدرة البنى التحتية والخدمات العامة الضعيفة أصلاً في لبنان حتى قبل بدء الأزمة.

يستضيف لبنان حالياً العدد الأكبر من اللاجئين نسبة إلى السكان بين دول العالم حيث تسجل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وجود ١,١ مليون لاجئ سوري على أراضيه (٢٥ في المائة من إجمالي السكان). لا تنحصر تداعيات النزاع السوري على اقتصاد لبنان والخسائر التراكمية التي تقدر بـ ٧,٥ مليار دولار بنهاية العام ٢٠١٤ بحسب البنك الدولي فحسب، بل تتخطاها لتنعكس على البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية الكلية والاستقرار المؤسساتي.[١]

وضع الارتفاع المفاجئ والهائل للسكان ضغوطات كبيرة جداً على المؤسسات العامة في إيصال الخدمات الأساسية لعدد متزايد من الناس المستضعفين في إطار تضاؤل الموارد الوطنية. نتيجة لذلك، فإن الوصول إلى الخدمات الأساسية ذات النوعية قد تراجع بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية بينما يتطلب إعادة مستوى الخدمات العامة إلى ما كان عليه قبل الأزمة السورية ٢,٥ مليار دولار على أقل تقدير.[٢]

يشكل النزوح المطول تحدياً إنمائياً كبيراً أمام المجتمعات المضيفة نظراً لأن كلفته والديناميكيات التي يتسبب بها ليست مرحلية بل تترك أثراً طويل الأمد. تفشل المقاربة التقليدية التي تنحصر على المساعدة الإنسانية للاجئين في زيادة اعتمادهم على ذاتهم ضمن المجتمعات المضيفة وتعزيز الأنظمة الوطنية. من هنا، ثمة حاجة إلى إطار عمل إنمائي–إنساني أكثر شمولية للمساعدة في التخفيف من بعض نتائج الأزمة الممتدة وتيسير عملية تعافي على المدى الطويل من خلال تخطيط إنمائي مبتكر.

بهدف مواجهة هذا التحدي، وضعت الحكومة اللبنانية بدعم من شركائها الوطنيين والدوليين خطة للاستجابة للأزمة السورية هي خطة شاملة ومتكاملة تعالج الفقر والتوتر الاجتماعي على المدى الطويل. تقدم الخطة تدخلات إنسانية متكاملة تعزز الاستقرار تسعى للحد من الآثار السلبية للأزمة السورية. تدخل الاستجابة العاجلة للخطة بشكل متكامل ضمن خطة أوسع لدعم استقرار لبنان من خلال تعزيز القدرات المؤسساتية للسلطات الوطنية والمحلية. وبذلك، فإن الهدفين الاستراتيجيين رقم ٢ و٣ من خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية يركّزان على تعزيز قدرة الأنظمة الدولية والمحلية تقديم الخدمات وتحسين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسساتي للبنان.

في نطاق هذه الخطة المبتكرة والطموحة، تمّ صرف أكثر من ١٧١,٥ مليون دولار إلى مؤسسات عامة خلال العام ٢٠١٥ بهدف دعم تقديم الخدمات وبناء قدرات المؤسسات وتحسين المرونة الاجتماعية والاستقرار. يظهر ذلك زيادة ملحوظة من برامج مماثلة في ٢٠١٤ وصل مجموعها إلى ٧٧,٩ مليون دولار ما يسجل تحوّلاً نوعياً في المقاربة حيث تركز بشكل أكبر على بناء القدرات الوطنية والاستقرار المؤسساتي في القطاعات المختلفة.

يقدّم هذا الكتيّب نظرة شاملة مفصّلة حول الدعم التقني والتشغيلي والمالي والتوظيفي الذي قدمه شركاء خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية إلى المؤسسات اللبنانية الرسمية.

٦١.٣ مليون دولار
لمساعدة وزارة التربية والتعليم العالي في توفير التعليم إلى جميع الأطفال وتوفير اللوازم والتجهيزات وتغطية تكاليف الأقساط وتأهيل المدارس.

٢٣.٩ مليون دولار
لوزارة الصحة العامة لتعزيز نظام الصحة العامة من خلال توفير تجهيزات ومعدات وتأهيل مراكز صحية وتدريب موفّري الرعاية الصحية وتوظيف.

٦١.٥ مليون دولار
لدعم وزارة الطاقة والمياه ومؤسسات المياه والبلديات لتحسين توفير الخدمات والبنية التحتية.

٩.٧ مليون دولار
لتعزيز قدرة وزارة الشؤون الاجتماعية ويشمل ذلك مراكز الخدمات الانمائية والتنسيق والاستجابة للأزمة وتشمل التوعية المجتمعية.

٤ مليون دولار
لدعم وزارة الزراعة في لقاحات المواشي وسلامة الغذاء وإدارة المعلومات وإدارة إنتاج النباتات وشجر الصنوبر.

١.٢ مليون دولار
لمكتب رئاسة مجلس الوزراء ومكاتب المحافظين والقوات الأمنية بهدف تعزيز إدارة المخاطر والوقاية من الأزمات والأمن.

١ "لبنان – الحد من الفقر والمساواة في الرفاهية: تشخيص منهجي للبلد"، تقرير للبنك الدولي، حزيران ٢٠١٥.
٢ المرجع ذاته

ملخص النتائج – دعم المؤسسات العامة في لبنان من خلال خطة لبنان للاستجابة للأزمة في سوريا خلال العام ٢٠١٥

أطلقت خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية في كانون الأول ٢٠١٤ لتحديد إطار الاستراتيجية المشتركة للحكومة اللبنانية والمجتمع الدولي في الاستجابة لتداعيات الأزمة في سوريا. ركّزت الخطة بشكل خاص على الحاجة لتعزيز الأنظمة الوطنية. فرض الارتفاع الحاد بالسكان وما تبعه من تداعيات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والديمغرافي ضغوطات كبيرة على الخدمات العامة والبنية التحتية للبلاد والتي كانت تعاني من الضعف حتى قبل الأزمة في سوريا. ينصّ هدفان من أصل ثلاثة أهداف استراتيجية كلّيّة من خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية بشكل واضح وصريح على الحاجة لزيادة الدعم للمؤسسات والأنظمة الرسمية. يركّز الهدف الاستراتيجي الثاني على تحسين قدرة أنظمة توفير الخدمات الوطنية والمحلية بينما يركز الثالث على تعزيز الاستقرار المؤسساتي في لبنان.

نتيجة الاعتراف بالطبيعة الممتدة للأزمة والقدرات المحدودة للبنى والمؤسسات الوطنية، سعت الخطة في العام ٢٠١٥ للبناء على إنجازات الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين (٢٠١٢–٢٠١٤) لصرف نسبة أكبر من المساعدات إلى وعبر المؤسسات الرسمية. يقدم هذا المستند نظرة شاملة حول النتائج التي حققها شركاء خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية في العام ٢٠١٥ ومن بينهم الحكومة اللبنانية ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وجهات مانحة بهدف تعزيز المؤسسات الوطنية.

في نطاق خطة لبنان للاستجابة للأزمة تمّ صرف أكثر من ١٧١,٥ مليون دولار إلى المؤسسات العامة بهدف توفير مساعدة للبنانيين واللاجئين السوريين والفلسطينيين المستضعفين. وفي هذا الإطار، تمّ الاستثمار في دعم توفير الخدمات وبناء القدرات للمسؤولين الرسميين وموظفي الخدمة المدنية كما في تطوير السياسات. وتمّ تسريع الجهود الرامية إلى الحد من الضغوطات على المجتمعات المحلية لخفض تداعيات وجود اللاجئين ومنع التوتر بين المجتمعات المختلفة.

بشكل عام، فإن الدعم التقني والتشغيلي والمالي الذي تمّ تقديمه خلال العام ٢٠١٥ إلى المؤسسات العامة هدف إلى مواجهة التحديات والأولويات المطروحة عبر القطاعات المختلفة ضمن الاستجابة للأزمة وعمد إلى دعم المؤسسات العامة ٨٩٦ بـ موظفاً إضافياً.

من جهة أخرى، حصلت وزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز الخدمات الإنمائية على الدعم لإدارة الاستجابة للأزمة وتقديم الخدمات الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفاً. وتمّ حشد نحو ١٠ مليون دولار على شكل مساعدات مادية لتعزيز النظام الاجتماعي في لبنان، إضافة إلى ٧,٩ مليون خصصت لبرنامج دعم الأسر الأكثر فقراً. وقد ساهم المبلغ الأول بتقديم دعم للتوظيف في ٥٧ مركّزاً للخدمات الانمائية في أنحاء البلاد وذلك ضمن الخطة الوطنية لوزارة الشؤون الاجتماعية، بينما ساعد المبلغ الثاني بتوفير مساعدات غذائية شهرية لـ٢٧,٢٠٨ لبنانيين يعانون الفقر.

تركّز الكمّ الأكبر من دعم المؤسسات العامة في العام ٢٠١٥ (إجمالي ٦١,٣ مليون دولار) على قطاع التعليم الرسمي من خلال وزارة التربية والتعليم العالي في المدارس المحلية. ومن خلال خطة توفير التعليم إلى جميع الأطفال التي وضعتها الوزارة، تسجل ٣٥٤,٠٠٠ طفل سوري ولبناني في مدرسة رسمية في مختلف المناطق اللبنانية وجرى تأهيل و/أو تجهيز ٩٦ مدرسة رسمية.

وفي قطاع الصحة، تمّ ضخ أكثر من ٢٣ مليون دولار في وزارة الصحة العامة ومستشفيات ومراكز صحية مختلفة في أنحاء البلاد. ونتيجة لذلك، حصل أكثر من ١٩٦ مركّز صحة أولية على الدعم لتلبية حاجات المجتمعات الأكثر ضعفاً. إضافة إلى ذلك تمّ تجهيز ثمانية مستشفيات عامة بغرف عازلة لاحتواء أي انتشار للأوبئة و/أو مختبرات مياه لمنع انتشار الأمراض المعدية، بينما تمّ تجهيز ثمانية مختبرات أخرى بمعدات طبية لوحدات الطوارئ المتصلة بالولادات والرعاية المركّزة لحديثي الولادة.

وبهدف تحسين تقديم الخدمات الأساسية على المستوى المحلي وتعزيز البنية التحتية في البلاد لا سيما في قطاعي المياه والطاقة، تمّ بذل جهود ضخمة وصل الدعم فيها إلى ٦٠ مليون دولار. يشمل ذلكلدعم وزارة الطاقة والمياه والبلديات ومؤسسات الخدمات الأساسية للمياه. بالإجمال، تمّ استثمار ٤٨ مليون دولار في مشاريع تدعم مؤسسات المياه في لبنان. فيما يتمّ توفير خدمات دعم لبناء القدرات للاستجابة للطلب المتزايد والضغوطات المتنامية على الخدمات إلى ١١ اتحاد بلديات و٢٤٤ بلدية (١٠٤ بلديات إضافية مقارنة مع العام ٢٠١٤).

في ما خص تحسين تقديم الخدمات المحلية، حصلت ١٥٧ بلدية على الدعم المباشر بـ ٨,٥ مليون دولار جرى استثمارها من خلال ١٥٦ تدخلاً ملموساً كبناء المساحات العامة والملاعب الرياضية والحدائق العامة وتجهيز المراكز المحلية وتوزيع حاويات النفايات وتأهيل شبكات ومنابع المياه (٥٠٪ أكثر من الفترة ذاتها مقارنة مع العام الذي سبق، حيث أنجز ٧١ مشروعاً إضافياً في العام ٢٠١٦). حصلت ٨٩ بلدية أيضاً على دعم من خلال مشاريع كثيفة اليد العاملة لإنجاز خدمات تأهيل وتنظيف بنية تحتية على نطاق صغير.

هذا ودعم شركاء في الأمن الغذائي وزارة الزراعة في مجالات توفير لقاحات للمواشي وإجراءات سلامة الغذاء ونظام الإحصاءات والمعلومات الزراعية وإدارة إنتاج النباتات وشجر الصنوبر. وبشكل عام تمّ ضخ ٤ مليون دولار لوزارة الزراعة وتوزيع لقاحات على ٨٠٠,٠٠٠ رأس ماشية في العام ٢٠١٥ لمنع انتشار الأوبئة وزيادة انتاج المواشي بشكل فعال.

وجرى دعم مؤسسات كبرى أخرى ضمن الخطة ومنها مكتب رئاسة مجلس الوزراء ومراكز تنمية المجتمع ومكاتب المحافظين والقوات الأمنية وذلك برؤية تسعى لتحسين إدارة مخاطر الأزمات وإدارة المعلومات والتنسيق، إضافة إلى تطوير إجراءات تشغيل نموذجية وقواعد سلوك في الاستجابة للأزمة.

في العام ٢٠١٥، تمّ صرف أكثر من ١٧١,٥ مليون دولار على شكل مساعدات تمّ صرفها إلى المؤسسات العامة. جرى توظيف ٨٩٦ موظفاً إضافياً توزعوا على تلك المؤسسات لتحسين قدرتها على الاستجابة للأزمة ضمن الخطة.

استند دعم المؤسسات العامة في العام ٢٠١٥ على أنظمة وطنية لتوفير مساعدة للاجئين لكنه تركّز بشكل أساسي على خدمات توفير الدعم وتحسين قدرات المسؤولين الرسميين وموظفي الخدمة المدنية كما تطوير السياسات.

أكثر من ١٧١,٥ مليون دولار من المساعدات صرفت لدعم المؤسسات العامة.

٨٩٦ موظفاً إضافياً تمّ توظيفهم لتحسين قدرة المؤسسات العامة في الاستجابة للأزمة.

من إنجازات الدعم الذي قدمته خطة استجابة لبنان للأزمة السورية:

- ٢٧,٢٠٨ لبنانيين استفادوا من مساعدات غذائية شهرية عبر برنامج دعم الأسر الأكثر فقراً لعام كامل.
- ٥٧ مركّز خدمات إنمائية حصلوا على الدعم لتنفيذ الخطة الوطنية لحماية النساء والأطفال من العنف التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.
- ٩٦ مدرسة رسمية تمّ تأهيلها وتجهيزها.
- ١٨٠ مركّز صحة أولية و٨ مستشفيات رسمية تمّ تجهيزها.
- ٥٦ مليون دولار جرى استثمارها في توفير الخدمات تركّزت بشكل أساسي على مشاريع المياه ومياه الصرف الصحي.
- ٢٤٤ بلدية و١١ اتحاد بلدية حصلوا على دعم لبناء القدرات لتحسين توفير الخدمات وإدارة الأزمة على المستوى المحلي حيث استفادت ١٥٧ بلدية من مشاريع خدمات بلدية.

دعم وزارة الزراعة وبرنامج الأسر الأكثر فقراً ومراكز خدمات إنمائية

٣,٩ مليون دولار لدعم وزارة الشؤون الاجتماعية
٥,٨ مليون دولار لدعم مراكز الخدمات الإنمائية
٧,٩ مليون دولار لدعم برنامج دعم الأسر الأكثر فقراً

٦٥٥ موظفاً إضافياً
تمّ توظيفهم

- ٢٧,٢٠٨ لبنانيين استفادوا من مساعدة غذائية شهرية عبر برنامج دعم الأسر الأكثر فقراً
- ٢٥٨ موظفاً في وزارة الشؤون الاجتماعية تمّ تدريبهم على توزيع المساعدات الغذائية للمستفيدين ضمن البرنامج ومراقبتها وتقييمها.
- ٥٧ مركّز خدمات إنمائية حصل على الدعم المادي والتقني إضافة إلى توظيف موظفين إضافيين لتنفيذ الخطة الوطنية لحماية النساء والأطفال من العنف التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

دعم نظام التعليم العام من خلال وزارة التربية والتعليم العالي والمدارس الرسمية
١,٦ مليون دولار لدعم وزارة التربية والتعليم العالي، ٥٩,٧ مليون دولار لدعم المدارس الرسمية ودعم ٣١ موظفاً

١,٦ مليون دولار لدعم وزارة التربية والتعليم العالي
٥٩,٧ مليون دولار لدعم المدارس الرسمية

٣١ موظفاً تمّ دعمهم

- ٣١ موظفاً لدى وزارة التربية والتعليم العالي حصلوا على دعم في تنفيذ خطة توفير التعليم إلى جميع الأطفال
- ٣٩٠ موظفاً في مديرية الارشاد والتوجيه حصلوا على تدريب حول منهجيات التعليم
- ٩٦ مدرسة رسمية تمّ تأهيلها وتجهيزها
- ٤٠٠ مدرّس حصلوا على التدريب ضمن برنامج التعليم المسرّع
- ٣٠,٩٣٣ طفل لبناني حصلوا على تعليم رسمي
- ٢٣٤,٠٠٠ طفل لبناني وسوري وفلسطيني انتسبوا إلى التعليم الأساسي وحصلوا على لوازم تعليمية

دعم لوزارة الزراعة

٤ مليون دولار لدعم وزارة الزراعة في توفير اللقاحات للمواشي ودعم إجراءات سلامة الغذاء وتطوير نظام إحصاءات ومعلومات وإدارة إنتاج النباتات وشجر الصنوبر.

٤ مليون دولار
في دعم وزارة الزراعة

دعم لنظام الصحة العامة من خلال وزارة الصحة ومراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات الرسمية

١,٢ مليون دولار لدعم وزارة الصحة العامة
٢٢,٧ مليون دولار لدعم مراكز الصحة

١٣٨ موظفاً إضافياً حصلوا على الدعم

- ٥٤ مركّزاً للرعاية الصحية الأولية تمّ ترميمها وتوفير معدات لتكنولوجيا المعلومات وتجهيزات طبية متقدّمة من بينها آلات أشعة فوق سمعية ومعدات سلسلة التبريد لـ ١٨٠ مركّزاً. ٨٠ مركّزاً حصلوا على معدات خاصة بالصحة الإنجابية مما أتاح زيادة بنسبة ٤٠٪ من استخدام الخدمات الصحية، أي ما يعادل نحو ٤٠٠,٠٠٠ مريض.
- في ٨ مستشفيات رسمية، تمّ تأهيل مختبرات تحاليل المياه وتجهيزها وتمّ تأسيس وحدات حالات الطوارئ المتصلة بالولادة والعناية المركّزة لحديثي الولادة وتمّ توفير غرف عزل لخمس مستشفيات. إضافة إلى ذلك، فقد تمّ دعم ٢٦ مستشفى رسمياً بمعدات طبية وأدوية منقذة للحياة.
- ٩١ موظفاً طبياً استمروا بالحصول على الدعم في مراكز وزارة الصحة منذ العام ٢٠١٤ لضمان إتاحة أكبر للخدمات الصحية للمرضى. ٢٥٣٠ موفر رعاية صحية تمّ تدريبهم على مستوى مراكز الرعاية الصحية الأولية.
- نظام وطني للإنذار المبكر والاستجابة حول انتشار الأوبئة تمّ تأسيسه لدى وزارة الصحة العامة.
- تعزيز القدرة الوطنية للاستابة للمخاطر من خلال توفير معدات وقائية شخصية لعمّال الصحة وتشكيل فريق للمواد الخطرة متعدد التخصصات.
- دعم نظام رعاية صحية متكامل في ٢٩ بلدية شمل ١٥ مركّزاً للخدمات الانمائية (٥٣ موظفاً تمّ تدريبهم)، ١٢ مركّزاً للرعاية الصحية الأولية (٤٧ موظفاً تمّ تدريبهم)، ٧٢ مدرسة (١٣١ موظفاً تمّ تدريبهم).

دعم لوزارة الطاقة والمياه والبلديات ومؤسسات المياه في توفير الخدمات المحلية

٦١,٥ مليون دولار لدعم البلديات واتحادات البلديات ووزارة الطاقة والمياه ومؤسسات المياه في توفير الخدمات والبنية التحتية تمّ فيها دعم ٥٥ موظفاً إضافياً في البلديات والاتحادات و١٧ موظفاً في وزارة المياه والطاقة ومؤسسات المياه.

٦١,٥ مليون دولار لدعم البلديات واتحادات البلديات ووزارة الطاقة والمياه ومؤسسات المياه في توفير الخدمات والبنية التحتية

٥٥ موظفاً إضافياً تمّ دعمهم في البلديات والاتحادات
١٧ موظفاً في وزارة المياه والطاقة ومؤسسات المياه

٤٨ مليون دولار تمّ استثمارها في مشاريع دعم مؤسسات المياه في لبنان وأكثر من ١٣ مليون دولار خصصت للبلديات والاتحادات

- ١١ اتحاد بلدية و٢٤٤ بلدية حصلوا على دعم بناء القدرات للاستجابة إلى الطلب المتزايد والضغط على الخدمات، ١٠٤ أكثر من عام ٢٠١٤
- ١٥٧ بلدية حصلت على المساعدة في تقديم الخدمات:
  - ٧,٥ مليون دولار استثمرت في ١٤٠ مشروع بلدية ملموساً – زيادة بنسبة ٥٠٪ عن العام الماضي، مع ٧١ مشروعاً آخر بقيمة ٩,٢ مليون دولار جاري العمل فيها ستنجز خلال العام ٢٠١٦.
  - ٨٩ بلدية تمّ دعمها من خلال مشاريع كثيفة اليد العاملة لأداء إعادة تأهيل البنية التحتية وخدمات التنظيف على نطاق صغير.

دعم مكتب رئاسة مجلس الوزراء ومجلس الإنماء والإعمار ووزارة الداخلية والبلديات ومكاتب محافظين والقوات الأمنية

٣,٢ مليون دولار لدعم مختلف المؤسسات وتوظيف ١٢ موظفا إضافياً:

٣,٢ مليون دولار لدعم مختلف المؤسسات

توظيف **١٢ موظفا إضافياً**

- دعم مكتب رئاسة مجلس الوزراء في إدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك غرفة العمليات وغرفة العمليات والمعدات وطنية في ٧ وزارات و٥ مكاتب محافظين ومطار بيروت والمجلس الوطني للبحوث العلمية لتحسين تقييم المخاطر.
- دعم اللجنة العليا للإغاثة في تنسيق المساعدة للعائدين اللبناني.
- تقديم الدعم لمجلس الإنماء والإعمار في إدارة المعلومات والتنسيق.
- دعم الإدارة المركزية للإحصاء في تصميم المسوحات وتنفيذها.
- دعم مديرية الأمن العام في مجل قوانين الحدود ومراكز التسجيل وتوفير التجهيزات.
- دعم ٤ مكاتب محافظين، بما في ذلك دعم في التوظيف للتخطيط والتنسيق.
- دعم وزارة الداخلية والبلديات في وإضفاء الطابع المؤسسي على عمل قوات الشرطة البلدية من خلال وضع مدونات سلوك وإجراءات التشغيل القياسية.